

المكانة التنافسية للاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية على ضوء مؤشرات التنافسية الإقليمية

Competitiveness status of the Algerian economy: Analytical study in the light of regional and global competitiveness indicators

بن دحو عبد القادر¹، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، طالب دكتوراه،

bendaho.aek@gmail.com

آيت حيوش-ميهوب وهيبة²، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، أستاذة التعليم العالي،

wmihoub12@gmail.com

تاريخ القبول: 2020/01/30

تاريخ المراجعة: 2020/01/23

تاريخ الإرسال: 2019/10/06

ملخص

فرضت العولمة على اقتصادات مختلف دول العالم تنافسية شديدة، من خلال تحرير تدفق الحر لرؤوس الأموال والاستثمارات بدون قيود، وإقامة الشبكات والتكتلات الاقتصادية، وهذا بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال. في ظل هذه التنافسية التي يشهدها العالم، حاولت الجزائر مثل مثيلاتها من الدول مواكبة موجة التحديات وتعزيز تنافسياتها الاقتصادية من خلال العديد من السياسات والإصلاحات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي، حتى تكفل لنفسها دوراً فعالاً في الاقتصاد العالمي. لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة، يبقى الأداء التنافسي للجزائر ضعيفاً، بدليل المراتب المتدنية التي تحتلها الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي، حيث صنفتها هذا الأخير في المرتبة 86 من أصل 137 اقتصاداً سنة 2018.

الكلمات المفتاحية: التنافسية الإقليمية؛ تنافسية الاقتصاد الجزائري؛ مؤشرات قياس الأداء التنافسي، مؤشرات التنافسية العالمي.

تصنيف JEL: H60، H89، O57، F33.

Abstract

Globalization has imposed intense competitiveness over the world, by liberalizing the free flow of capital, unrestricted investments and economic blocs, due to the development of ICT. In light of this global competitiveness, Algeria, like other countries, has tried to strengthen its economic competitiveness through various economic policies and reforms, in order to ensure itself an active role in the global economy. However, despite all efforts, Algeria's competitive performance remains weak, given its low ranking on the Global Competitiveness Index, where it ranks 86th of 137 economies in 2018.

Keywords: Regional competitiveness, competitiveness of the Algerian economy, indicators of competitive performance, Global competitiveness indicators.

JEL classification codes : H60, H89, O50, F33.

بن دحو عبد القادر، bendaho.aek@gmail.com

- مقدمة:

بفضل العولمة أصبح التطور نحو سوق عالمية موحدة أمراً واقعاً لا محالة، خاصة بعد التطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب انخفاض تكاليف النقل، تقلصت المسافات وأصبح العالم بالفعل، عبارة عن "قرية عالمية". بهذا الصدد، استفادت الشركات العالمية من المزايا التنافسية لمختلف بلدان وأقاليم العالم من خلال الاستثمار المباشر وإقامة الشبكات، وساعدها في ذلك سياسات تحرير الأسواق الوطنية للبلدان أمام التدفق الحر للاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من السياسات غير المتصلة برؤوس الأموال المملوكة، مما ساهم في نمو التجاري بمستويات غير مسبوقه حيث فاقت الإنتاج العالمي .

في ظل التطورات والتحديات الراهنة التي يشهدها العالم، تبنت أغلب الدول العديد من السياسات والاستراتيجيات لتعزيز تنافسيتها الاقتصادية، على المستويين الإقليمي والدولي، حتى تكفل لنفسها دوراً فعالاً في الاقتصاد العالمي. والجزائر مثل مثيلاتها من الدول سعت جاهدة منذ أكثر من ثلاث عقود، إعادة الهيكلة والتوجه نحو اقتصاد السوق، من خلال سن مجموعة من القوانين والمراسيم، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية كطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (OMC)، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي (UE) في إطار اتفاقيات المنعقدة سنة 2002 لتحرير اقتصادها وفتح باب الاستثمارات. ولا زالت في الوقت الراهن تعمل على توفير البيئة الاقتصادية، السياسية، المؤسساتية والقانونية الملائمة لتحسين الوضع التنافسي للاقتصاد الوطني. وبالنظر إلى مؤشرات التنافسية العالمية، نجد أنها تبين مدى نجاح دول العالم المختلفة في تنويع صادراتها السلعية وتطوير بيئة الأعمال وتحسين مؤشرات الحوكمة الرشيدة وتحرير الأسواق، وكذلك وتطوير التعليم وتدعيم البنية التحتية والتكنولوجية وتحفيز الابتكار والبحث العلمي وزيادة الإنتاجية بما يؤدي إلى تطوير قدرتها على المنافسة، وهو ما يعكس بدوره فرص تلك الدول تحقيق التنمية الاقتصادية واستدامتها. وهنا تكمن أهمية هذا البحث، الذي يهدف إلى تقييم الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات التنافسية الإقليمية والعالمية، مقارنة مع دول المنطقة، وذلك من خلال تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف التي ينطوي عليها الوضع التنافسي الحالي ودراسة الفرص المتاحة لتحسينه في ظل تحديات المرحلة الراهنة. وتحقيقاً لهذا، تتجلى إشكالية البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف يمكن تقييم الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري على ضوء المؤشرات التنافسية الإقليمية والعالمية؟
- ماهي نقاط القوة والضعف الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري؟
- ماهية الفرص المتوفرة لتحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري في ضوء التحديات الحالية؟
- وحتى يتسنى لنا الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، قسمنا هذا العمل إلى ثلاث محاور أساسية:
- المحور الأول، هو عبارة عن محور نظري تناول أدبيات التنافسية الإقليمية.
- المحور الثاني، تطرقنا من خلاله إلى المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس الجاذبية والأداء التنافسي للأقاليم.
- المحور الثالث، عبارة عن دراسة تطبيقية سنحاول من خلالها تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء المؤشرات الدولية والإقليمية.

I- التنافسية الإقليمية:

تم استخدام مصطلح التنافسية بداية في الاقتصاد الجزئي من خلال المقارنة بين الشركات في نفس السوق، إلا أنه تم تداوله بعدها في مختلف المجالات الاقتصادية، الاقتصاد الدولي (التجارة الدولية، الأسواق المالية، ... وما إلى ذلك)، إدارة الأعمال (الأداء التنظيمي، الاستثمار، سياسات الابتكار، ... وما إلى ذلك). بحيث يختلف هذا المفهوم من تيار اقتصادي لآخر حيث تم تناول مفهوم التنافسية بوجهات نظر مختلفة.

I-1- مفهوم التنافسية الإقليمية:

إن الدراسات النظرية والأدبيات التي تناولت مفهوم التنافسية لم تتفق على وجود تعريف موحد، حيث نجد البعض يرى أن التنافسية مفهوم شاسع يضم الإنتاجية الكلية، المستوى المعيشي، النمو الاقتصادي، بينما يرى آخرون أنها مفهوم محدود على تنافسية الأسعار والتجارة. فمفهوم التنافسية يختلف حسب المستوى المراد دراسته، فنجد أنه تم تقسيمها إلى تنافسية على مستوى الدولة، تنافسية قطاع معين أو تنافسية مؤسسة.

لكن نظرا لتزايد الوعي لدى الأفراد والمؤسسات بفضل العولمة، أبدا الباحثون اهتماما خاصا بالتنافسية الإقليمية، وهذا لما لها من أهمية في دعم التنمية والاستقرار الاجتماعي، مما فرض على الأقاليم العمل على رفع التنافسية فيما بينها. فحسب (PORTER, 2001)، إن الإنتاجية المعبر عنها بالمدخلات الخام سواء المادية، الخدمية، التنظيمية والمعلوماتية، تعتبر أفضل مقياس لتنافسية الإقليم، هذا التلاؤم يكون عنقيد صناعية نتيجة التفاعل بين الأعوان الاقتصاديين بحيث يولد قدرات تنافسية سريعة وغير سريعة.

بينما اعتبر (CAMAGNI, 2003)، الإقليم يملك ميزة تنافسية عند حيازته أصولا اجتماعية، بنية تحتية من مؤسسات وتكنولوجيا، إضافة الى التوزيع الجغرافي للسعر مما يمنح هامشا أفضل سواء للمؤسسة أو الإقليم. أما بالنسبة ل (SCOTT & STORPER, 2007)، الإقليم التنافسي هو الإقليم الذي يتعدى المنافسة السوقية الى ضمان الاستدامة البيئية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. المبنية على منطق التفكير الشبكي بين العاملين الاقتصاديين بفضل أدوات تدعم القرارات والذكاء الاقتصادي الإقليمي.

بالتالي، فالتنافسية الإقليمية هي مفهوم متعدد الأبعاد، يرتبط بمجموعة من العوامل الإقليمية والمؤسسية المتوطنة بها لجذب الاستثمارات والمحافظة على الموجودة منها، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي التي دافع عنها (KRUGMAN, 1994) عندما تطرق الى آثار العولمة المكانية على عوامل الإنتاج والعوائد المتزايدة نتيجة تراكم المعارف والخبرات على مستوى مكاني محدد.

I-2- الميزة التنافسية الإقليمية:

اختلف الكتاب والباحثين في تحديد الميزة التنافسية للأقاليم، تناولت أعمال (PORTER, 2000) تنافسية الإقليم من خلال تركيزها على العناقيد بحكمها حيزا مكانيا حاضنا للتنافسية الإقليمية، حيث تعتبر العناقيد مرجعا وإطارا ملائما لتنفيذ السياسات العمومية ونطاق لتنظيم الشراكة العمومية والخاصة. اعتبر Porter عوامل الميزة التنافسية الإقليمية تتمثل في: جودة المورد البشري على مستوى التعليم والتكوين، تامين وحماية الموارد المادية الطبيعية، إدارة البيئة،

التحكم في التقنيات والتكنولوجيا النظيفة، جاذبية المؤسسات، توفر المعلومات حول السوق، دعم الابتكار والاستثمار في الجامعات ... إلخ، كمدخل أولي للحد من القدرة التنافسية لإقليم ما.

بالتالي يمكن تقييد الميزة التنافسية الإقليمية في المحاور الأربعة التالية:

- رأس المال الاجتماعي: ويتمثل في المورد البشري ومختلف أشكال التفاعل الاجتماعي كالقيم الغير مادية والأخلاقية، تسيير المعلومة، شبكات الاتصال ... إلخ.
- المحور المالي: مستوى الدخل الفردي، الحوكمة والتسيير المالي، الدعم المالي من تنوع القروض والهبات، النمو الاقتصادي، التخطيط الاستراتيجي ... إلخ.

- الابتكار: يشير هذا المحور إلى البحث والتطوير، تطوير رأس المال البشري، التربية البيئية ... إلخ.

- الاستدامة: يتمثل في المسؤولية البيئية، الحفاظ على البيئة، إعادة التدوير، القضاء على التلوث ... إلخ.

بالنسبة للميزة التنافسية الإقليمية، تسعى القيادات الإقليمية والسلطات المحلية إلى تعزيز التنمية الإقليمية ورفع التنافسية من خلال تطبيق مختلف الاستراتيجيات التي من شأنها خلق ميزة تنافسية للإقليم. يعتبر العديد من الكتاب والباحثين أن أساس الميزة التنافسية الإقليمية يعتمد على عناصر معينة كالمعرفة ورأس المال (الإنتاجي، البشري، الاجتماعي، الثقافي، الإبداعي والمادي كالبنى التحتية والمؤسسات وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ... إلخ). فالموافقة بين كل هذه العناصر وإيجاد التركيبة المناسبة داخل إقليم معين يعمل على تطوير إنتاجية العمل وتوفير تسويق لرأس المال الإبداعي، مما يوفر تحسن في الإطار المعيشي في الإقليم وجودة الحياة.

إن الدراسات النظرية والأدبيات التي تناولت مفهوم التنافسية لم تتفق على وجود تعريف موحد، حيث نجد البعض يرى أن التنافسية مفهوم شاسع يضم الإنتاجية الكلية، المستوى المعيشي، النمو الاقتصادي، بينما يرى آخرون أنها مفهوم محدود على تنافسية الأسعار والتجارة. فمفهوم التنافسية يختلف حسب المستوى المراد دراسته، فنجد أنه تم تقسيمها إلى تنافسية على مستوى الدولة، تنافسية قطاع معين أو تنافسية مؤسسة.

لكن نظرا لتزايد الوعي لدى الأفراد والمؤسسات بفضل العولمة، أبدا الباحثون اهتماما خاصا بالتنافسية الإقليمية، وهذا لما لها من أهمية في دعم التنمية والاستقرار الاجتماعي، مما فرض على الأقاليم العمل على رفع التنافسية فيما بينها. فحسب (PORTER, 2001)، إن الإنتاجية المعبر عنها بالمدخلات الخام سواء المادية، الخدمية، التنظيمية والمعلوماتية، تعتبر أفضل مقياس للتنافسية الإقليمية، هذا التلاؤم يكون عنقيد صناعية نتيجة التفاعل بين الأعوان الاقتصاديين بحيث يولد قدرات تنافسية سريعة وغير سريعة.

بينما اعتبر (CAMAGNI, 2003)، الإقليم يملك ميزة تنافسية عند حيازته أصولا اجتماعية، بنية تحتية من مؤسسات وتكنولوجيا، إضافة الى التوزيع الجغرافي للسعر مما يمنح هامشا أفضل سواء للمؤسسة أو الإقليم. أما بالنسبة ل (SCOTT & STORPER, 2007)، الإقليم التنافسي هو الإقليم الذي يتعدى المنافسة السوقية الى ضمان الاستدامة البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. المبنية على منطق التفكير الشبكي بين العاملين الاقتصاديين بفضل أدوات تدعم القرارات والذكاء الاقتصادي الإقليمي.

بالتالي، فالتنافسية الإقليمية هي مفهوم متعدد الأبعاد، يرتبط بمجموعة من العوامل الإقليمية والمؤسسية المتوطنة بها لجذب الاستثمارات والمحافظة على الموجودة منها، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي التي دافع عنها (KRUGMAN, 1994) عندما تطرق الى آثار العولمة المكانية على عوامل الإنتاج والعوائد المتزايدة نتيجة تراكم المعارف والخبرات على مستوى مكاني محدد.

I-3- محددات التنافسية الإقليمية:

ترتبط التنافسية الإقليمية بشكل كبير مع المجتمع، فالتنافسية تساهم في تنمية الإقليم عامة والمجتمع على وجه الخصوص. بحيث أن العوامل المحلية الخاصة بالقيم الاجتماعية والثقافية، الهيكل الاقتصادي والمؤسسات، الثوابت التاريخية، تعتبر محددات تساهم في تحقيق التنافسية.

- **رأس المال البشري:** يساهم مستوى تأهيل وتنظيم الموارد البشرية بإيجابية على المبادرات الاقتصادية والتنافسية الإقليمية، من خلال الرفع من القدرة الابتكارية ونشر التكنولوجيا وبناء الأنظمة الابتكارية يحتاج موارد بشرية عالية التأهيل، الرفع من قدرة الإقليم على استقطاب المقاولين وأصحاب المشاريع الابتكارية لأنه مرتبط بالفئات العمرية النشطة ودرجة التشبع بالثقافة المقاولاتية والذي سيأثر على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مرونة وفعالية الموارد البشرية حيث اليد العاملة النشطة والثقافة الاجتماعية لهم أثر إيجابي على التنافسية الإقليمية.

- **نوعية الإقليم:** تؤثر نوعية الإقليم على الاستراتيجيات الإقليمية المطبقة عليه، سواء طبيعته الاقتصادية، الإدارية، الجغرافية وحتى المناخية. حيث نجد أقاليم إدارية تسيطر عليها الخدمات العامة والقطاع العام، إقليم ريفي تنتشر به صناعات غذائية، إقليم تسيطر عليه الصناعات الثقيلة وشركات متخصصة تكنولوجيا ... إلخ. لهذا يمكن تصنيف الأقاليم إلى عدة أشكال وفقاً للمزايا التي يوفرها تركز الموارد البشرية والطبيعية، سيطرة صناعة محددة، خصوصية ونوعية المنتج الذي يوفره الإقليم.

- **الموقع الجغرافي:** يلعب الموقع الجغرافي دوراً كبيراً في تطوير التنافسية الإقليمية، بحيث يستفيد الإقليم من آثار التدفق بسبب قربه من أقطاب النمو والمناطق الحضرية، أيضاً يمكنه حيازة ميزة تنافسية بتواجد الإقليم بالقرب من مفترق طرق النقل الاستراتيجية كالمناطق الحدودية والأقاليم المتاخمة لها. (Mérenne-Schoumaker, 2007)

- **البنية التحتية:** يقصد بها كل من المنشآت المادية، الاجتماعية، التكنولوجية والمعرفية التي تزيد من قدرة المؤسسات على الابتكار خاصة في ظل تسارع تكنولوجيا الإعلام والاتصال. إضافة إلى البنية التحتية الصناعية التي تعتبر شرطاً مهماً لتحقيق التنافسية، يقصد بها المواقع الصناعية الى جانب حاضنات الأعمال كونها تقلص من فترة استقرار المؤسسات وبدأ نشاطها. كذلك نجد البنية التحتية الطاقوية المستدامة والصديقة للبيئة، إضافة إلى البيئة المناسبة للبحث العلمي والابتكار زيادة على المنشآت الاجتماعية كالمراكز التعليمية، التجارية والترفيهية التي تعمل على جذب الموارد البشرية المؤهلة (Roberto, 2002).

- **طبيعة المؤسسات** : إن درجة تكامل المؤسسات ونوعية العلاقات فيما بينها داخل إقليم معين؛ تحدد الموقف التنافسي له، بحكم أن المؤسسات تميل إلى اختيار الإقليم الأمثل من منظورها ولتحقيق أهدافها المسطرة والذي يوفر عوامل إنتاج الأمثل.
- **بيئة المؤسسات والشبكات** : تلعب الشبكات دورا هاما في بناء بيئة مؤسسية ومنظومة إقليمية، من خلال تبادل المعلومات والمهارات كونهما يؤثران على قدرة الاعوان الاقتصاديين في تحديد التغييرات المحيطة بالبيئة الاجتماعية واقتصادية، خلق موارد ومشاريع جديدة إضافة إلى تكيف سلوك الأعوان الإقليميين مع التحديات الراهنة والمستقبلية. يقصد بالشبكات الإقليمية جميع الأوجه من المؤسسات، الفاعلين والشركاء الذين يعبرون عن مختلف العلاقات بين الإدارات العمومية، المؤسسات التمويلية، المؤسسات الخدمية ومنظومة التكوين والتعليم العالي، مما يسمح بخلق صيغة نوعية من الاعمال تساعد المؤسسات المتوطنة في الإقليم للحفاظ على تنافسيتها وخلق فرص جديدة. (Euro chambres, 2011)
- **العناقيد** : تساهم العناقيد في الاستفادة من مزايا الموارد المشتركة كالموارد والمعلومات بحكم التجاور، حيث تعد العناقيد تكتل لمؤسسات اقتصادية في بيئة جغرافية متقاربة ذات تخصص عالٍ سنتطرق لها بالتفصيل لاحقا.
- **الهيكل القطاعي** : تأثر طبيعة البنية الصناعية للإقليم على التنافسية، إضافة إلى درجة الإنتاجية وتوفير الخدمات اللوجستية بالإقليم، إلى جانب نوعية المؤسسات ودرجة اندماجها.
- **طبيعة الاستثمارات الأجنبية** : تساهم الاستثمارات الأجنبية في تمويل الأقاليم بالانفتاح على الأسواق الدولية، استقطاب التكنولوجيا وخلق ديناميكية ابتكارية بفضل الأقطاب التنافسية والعناقيد الصناعية إضافة إلى الأنظمة الابتكارية. لهذا تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات ذات أهمية كبيرة لسمعة الإقليم وتنافسيته، ويبقى مستوى نقل الخبرات والكفاءات منوط بمرونة البيئة المحيطة التي تساهم في تحسين مردودية الابتكار والتكنولوجيا (GASTAMBIDE, 2007).
- **جاذبية الاستثمارات** : يعد مدى جاذبية واستقطاب الاستثمار محددًا مهما لمعرفة تنافسية الإقليم، بحيث يساهم في التنمية الإقليمية التي تشهدها المدن حول العالم، سواء كانت هاته الاستثمارات أجنبية أو محلية. وبالتالي فالمؤسسات تفاضل بين المواقع من خلال مجموعة من المحددات من بينها جاذبية الاستثمارات .
- **الأنظمة الابتكارية الإقليمية**: في ظل بيئة الأعمال المعقدة، تعد العملية الابتكارية عملية مركبة تتكون من تفاعل مختلف الأعوان كمخابر البحث العلمي، الجامعات، المؤسسات المالية، مؤسسات الدعم التقني ومختلف السلطات العمومية (Olivier, 2014) .
- **الحكامة والقدرات المؤسسية** : أكدت لجان الاتحاد الأوروبي على ضرورة تبني مقاربة "من القاعدة نحو القمة (Bottom-Up) ، القائمة على تقاسم المسؤوليات مع المجتمع المدني والشراكة عام/خاص، وهذا لما أثبتته العديد من الدراسات حول العلاقة بين التنافسية وطبيعة الحكامة الاقتصادية والقدرات الإقليمية. في نفس السياق نتطرق إلى التسيير العمومي الحديث (NPM) ، الذي تبني الحكامة والديمقراطية التشاركية على شكل وكالات للتنمية الحضريّة وهيئة الإقليم باعتبارها أحد مؤهلات مناخ الاستثمار والاستقرار الاقتصادي.

II- المؤشرات الدولية والإقليمية لقياس الجاذبية والأداء التنافسي للأقاليم

II-1- مقاربات الاقتصاد القياسي

تقدم الدراسات الأدبية والتجريبية العديد من المقاربات التي تسمح بإقامة علاقة بين مختلف المتغيرات التفسيرية التي يمكنها تفسير ظاهرة جاذبية إقليم ما مقارنة مع أقاليم أخرى.

- المتغيرات المؤسساتية (institutionnels): والمتمثلة في عوامل الحوكمة المحلية، عوامل الاستقرار السياسي في الإقليم، مستوى الفساد الاقتصادي...، وغيرها من العوامل التنظيمية التي تضمن حسن سير المؤسسات المحلية.

- المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (Socio-économiques): تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي للإقليم، على سبيل المثال، معدل نمو الناتج الداخلي الخام، حجم السوق، حجم الاستثمارات، الابتكار،... فضلا عن متغيرات أخرى.

II-2- استطلاعات الرأي

يتم القيام بدراسة استقصائية لدى الرأي العام حول جاذبية الإقليم للاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، بحيث يتم من خلالها إحصاء معدل التوظيف، معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بكل قطاع حتى يتم تحديد القطاعات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

(AIT HABOUCHE & Mihoub-AIT HABOUCHE, 2016)

II-3- المؤشرات التي وضعتها المؤسسات الدولية

جدول رقم (1): معايير الجاذبية الإقليمية حسب المؤسسات الدولية

المؤشر	تعريفه
مؤشر ممارسة أنشطة البنك الدولي (Doing Business)	يصدر عن البنك الدولي سنويا بحيث يعمل على ترتيب البلدان حسب وفقا لجودة مناخ الأعمال. مستندا في ذلك على عشر معايير من شأنها قياس جودة مناخ الأعمال والتسهيلات التي يجدها المستثمرين. (إنشاء المؤسسات، استخراج تراخيص البناء، نقل الملكية....)
مؤشر التنافسية العالمي (Global Competitiveness Index)	مؤشر التنافسية العالمية الذي يصدر سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي (FEM)، وهو مؤشر مركب يقوم على 200 مؤشرا لقياس عوامل النمو الإجمالية (النتائج الاقتصادية الإجمالية، البنية التحتية، التعليم والصحة، التكنولوجيا، وكفاءة الأسواق، الابتكار، حجم السوق...)
مؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index)	مقياس مركب من عشرات المؤشرات يصدر من جريدة (Wall Street) و (Heritage Fondation)، يهدف لقياس مدى تدخل الدولة في الاقتصاد من بينها (الحماية، النفقات العمومية، التدخلات القانونية... الخ)
مؤشر القدرة التنافسية للنمو (Growth Competitiveness Index)	مقياس مركب من عدة مؤشرات يصدر من منتدى الاقتصاد العالمي، يقوم بقياس عوامل الإجمالية للنمو (بيئة الاقتصاد الكلي، البيئة السياسية والتكنولوجية)

هو مقياس يتم إصداره كذلك من طرف منتدى الاقتصاد العالمي، يتركب من عشرات المؤشرات التي تقيس شروط منافسة المؤسسة (تنظيم المؤسسة، بيئة الأعمال)	مؤشر القدرة التنافسية المصغرة (Micro Competitiveness Index)
مقياس مركب يصدر من طرف المنظمة الأمم المتحدة (ONU)، يتكون من بعض المؤشرات الخاصة بمستوى الصحة، التعليم والدخل الفردي.	مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index)
مؤشر يصدر من طرف المؤسسة الاستشارية AT Kearney المتخصصة في قضايا الإدارة العامة، يتكون من عدة مؤشرات تقيس درجة انفتاح البلد على مختلف التدفقات (التجارة، رأس المال، الأفكار، التكنولوجيا...)	مؤشر العولمة (Globalization Index)
هو عبارة عن نتائج لاستطلاع رأي لدى متخذي القرار الخواص حول صورة البلد المعني، ويقام هذا الاستطلاع من طرف مؤسسة AT Kearney.	مؤشر الثقة (Confidence Index)
مؤشر يصدر في تقرير الاستثمار العالمي يتكون من عدة مؤشرات التي تهدف الى قياس مدى جاذبية بلد معين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.	إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Potential Index)
مؤشر يصدر في تقرير الاستثمار العالمي يستند على متوسط ثلاث سنوات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في الناتج المحلي الخام.	أداء الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Performance Index)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (HATEM, 2004)

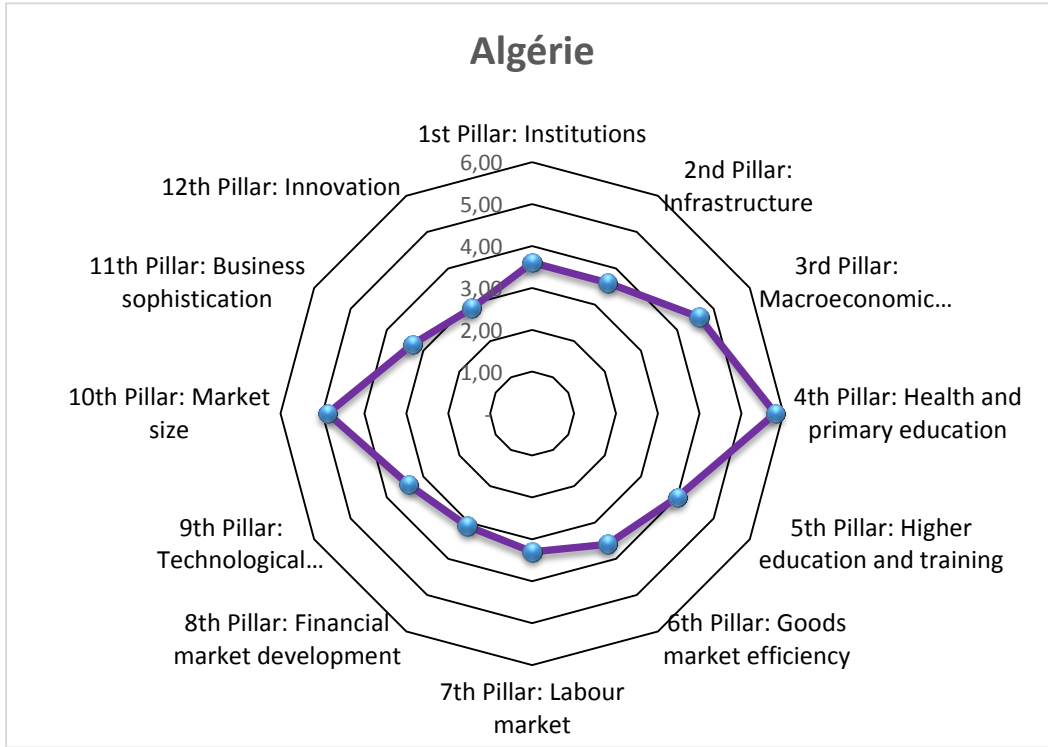
III- تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء المؤشرات الدولية والإقليمية

III-1- مؤشر التنافسية العالمية

حسب مؤشر التنافسية العالمي طبعة 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن الاقتصاد الجزائري يحتل المرتبة 86 من أصل 137 دولة. هذه الرتبة تضع الاقتصاد الجزائري في التصنيفات الفرعية الثلاثة لمؤشر التنافسية العالمية على النحو التالي:

- المرتبة 82 في التصنيف الفرعي الأول، والمتعلق بالمتطلبات الأساسية للتنافسية، بحيث يستند هذا التصنيف أربع مؤشرات، يحتل الاقتصاد الجزائري المرتبة 88 في مؤشر المؤسسات، المرتبة 93 في مؤشر البنية التحتية، المرتبة 71 بخصوص كل من مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية ومؤشر الصحة والتعليم الابتدائي.
- المرتبة 102 في التصنيف الفرعي الثاني، والمتعلق بمعززات الكفاءة، يضم هذا الأخير ستة مؤشرات، تباين ترتيب الاقتصاد الجزائري فيها، بحيث نجد أنه احتل في كل المراتب التالية، 92 لمؤشر التعليم العالي والتدريب، 129 لمؤشر كفاءة سوق السلع، 133 لمؤشر سوق العمل، 125 لمؤشر تطوير السوق المالية، 98 لمؤشر الاستعداد التكنولوجي و36 لمؤشر حجم السوق.
- المرتبة 118 في التصنيف الفرعي الثالث والأخير، هذا التصنيف يتعلق بعوامل الابتكار والتطور، يحتوي بدوره على مؤشرين إثنيين، تحصل الاقتصاد الجزائري على المرتبة 122 في تطور الأعمال، أما مؤشر الابتكار فقد نال المرتبة 104. (Global Competitiveness index , 2018).

شكل رقم (1): مؤشر التنافسية العالمي للاقتصاد الجزائري

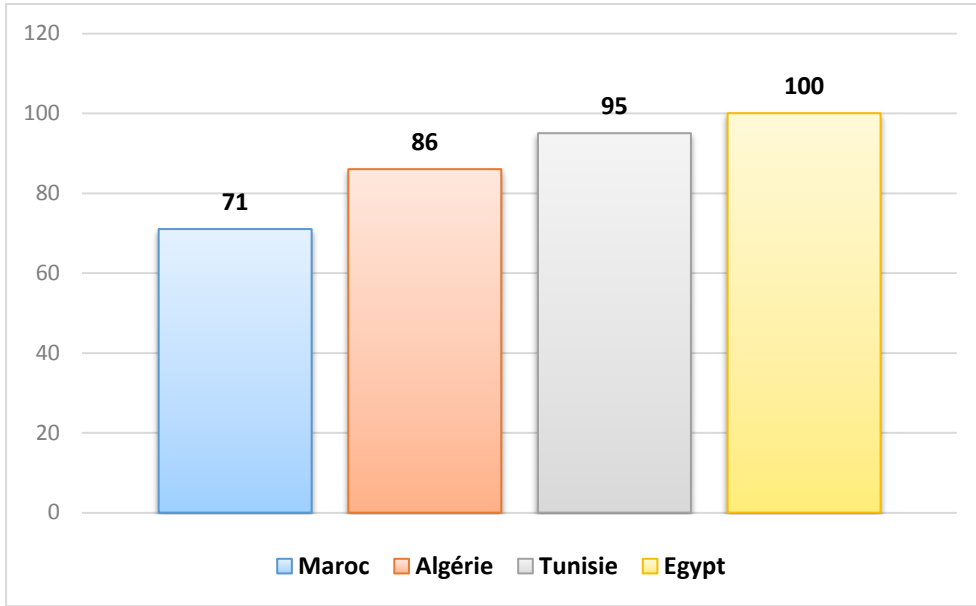


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (Global Competitiveness index , 2018)

III-2- مكانة الاقتصاد الجزائري من حيث التنافسية

مقارنة مع اقتصادات الدول العربية وخاصة الدول المجاورة المتواجدة على الحوض المتوسطي والتي تتمتع بنفس خواص الاقتصاد الجزائري، نجد أن الاقتصاد المغربي يتصدر القائمة، حيث يحتل هذا الأخير المرتبة 71 عالمياً، يليه الاقتصاد الجزائري في المرتبة 86، ثم الاقتصاد التونسي في المرتبة 95، بينما تحتل مصر المرتبة 100. فالملاحظ اتساع الفجوة التنافسية بين دول المنطقة، مما يظهر النقص في مجال التنافسية وضخامة العمل المطلوب للوصول إلى مستوى تنافسي دولي

شكل رقم (2): ترتيب الاقتصاد الجزائري مقارنة مع دول الجوار حسب مؤشر التنافسية العالمي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (Global Competitiveness index , 2018)

بالنظر إلى معطيات منتدى الاقتصاد العالمي، يسجل مركز الاقتصاد الجزائري تراجع مستمر في ترتيب مؤشر التنافسية مقارنة مع السنوات الماضية (أنظر الجدول 2)، حيث حل في المرتبة 99 سنة 2009 من أصل 134 دولة، ثم انخفض بـ 17 مرتبة سنة 2010 أين احتل المرتبة 83 من أصل 133 دولة. لكن سرعان ما عاد إلى الارتفاع كما هو مبين في الجدول، حيث احتل المرتبة 86 من أصل 139 دولة سنة 2011، إلى المرتبة 87 من بين 142 دولة سنة 2012، ثم إلى المرتبة 110 من بين 144 دولة سنة 2013. وهو تراجع كبير، خاصة عندما يتم مقارنته مع جهود السلطات العمومية والمتمثلة في سنوات من الإنفاق في محاولة إصلاح الاقتصاد الوطني ومحاولة تحسين المستوى المعيشي. بينما في سنة 2015 تكللت الجهود المبذولة، حيث قفزت الجزائر إلى المرتبة 79 من أصل 137 دولة، وهي أحسن نتيجة مسجلة في العشرية الأخيرة، لتعود مرة أخرى في التراجع إلى مراتب متدنية. وهذا ما يكشف عن الصعوبات التي يعيشها الاقتصاد الوطني واشكالات جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية على الرغم من الإمكانيات والتسهيلات الموضوعية في هذا المجال.

على الصعيد العربي، وبالرغم من تقدم الجزائر على العديد من البلدان العربية على غرار تونس، مصر ولبنان، إلا أنها تبقى متأخرة عن أصحاب المراتب الأولى مقارنة مع دول الخليج التي تأتي في مقدمتها الإمارات العربية، قطر ثم المملكة السعودية. لكنه لم يختلف الوضع كثيراً في دول الجوار، حيث أنها لم تكن أفضل حالاً بل سجلت مستويات قياسية، فعلى سبيل المثال، قفزت تونس من المرتبة 32 سنة 2011 إلى المرتبة 95 سنة 2015 من حيث مؤشر التنافسية، بينما تراجع ترتيب مصر من المرتبة 94 سنة 2011 إلى المرتبة 113 سنة 2015 من حيث مؤشر بيئة الأعمال، وهذا راجع بالمقام الأول للتقلبات السياسية الحادة التي عرفتها هذه الدول في الفترة الأخيرة وما ترتب عنها من نتائج عكسية.

رغم بدأ تعافي الوضع التنافسي لهذه الدول مؤخراً، إلا أن الفجوة التنافسية لا تزال كبيرة مقارنة مع الفترة التي سبقت الاضطرابات المشار إليها، حيث لا تزال تلقي إليها بتحديات كبيرة تستلزم تبني منظومة إصلاحات متكاملة مؤسسية، اقتصادية وسياسية لمواجهةها، وتعزيز قدراتها التنافسية حتى تكفل لنفسها دوراً فعالاً في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. سجلت دولة المغرب تقدماً على الجزائر سنة 2018، حيث المرتبة الثامنة عربياً وال 71 عالمياً.

جدول رقم (2): تطور ترتيب الاقتصاد الجزائري عالمياً وعربياً حسب مؤشر التنافسية العالمي خلال (2009-2018)

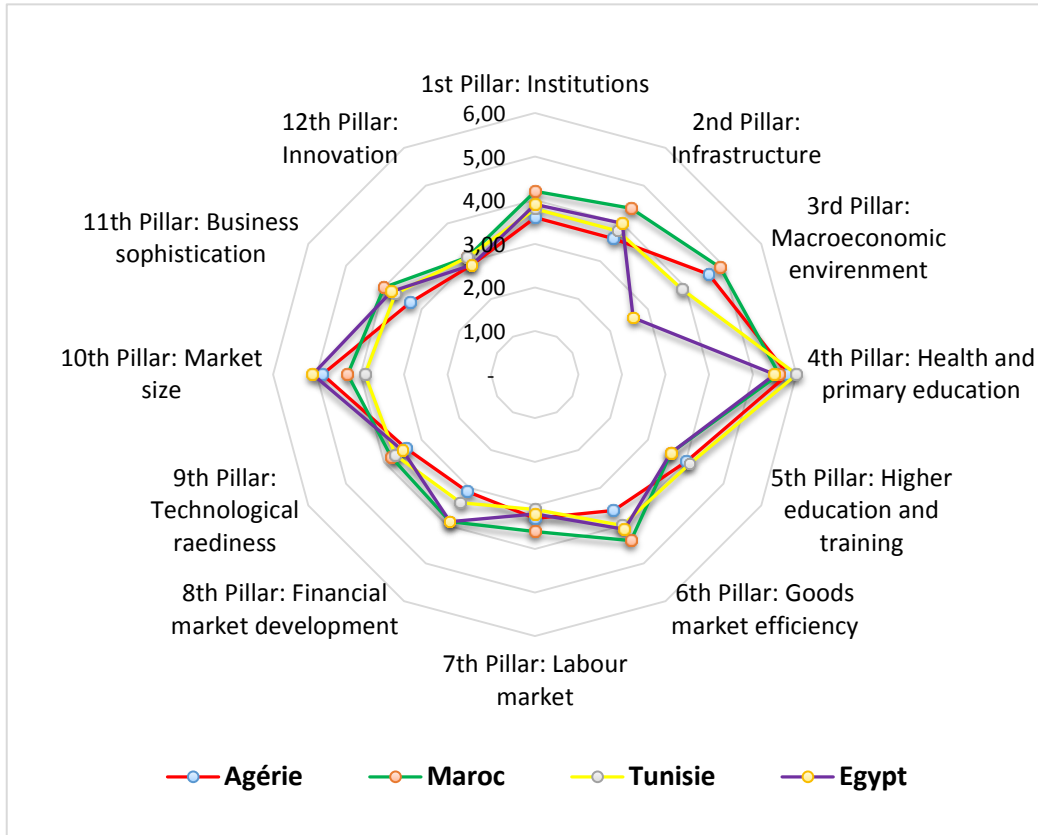
الدرجة المتحصل عليها من أصل 7 درجات	الترتيب العربي		الترتيب العالمي		الفترة /السنوات
	عدد الدول	المرتبة	عدد الدول	المرتبة	
3.7	14	13	134	99	2009
3.9	14	11	133	83	2010
4.0	15	11	139	86	2011
4.0	15	10	142	87	2012
3.7	14	11	144	110	2013
3.8	15	10	148	100	2014
4.1	15	9	144	79	2015
4.0	13	9	140	87	2016
4.0	14	9	138	87	2017
4.1	14	9	137	86	2018

المصدر: من اعداد اعتمداً على (Global Competitiveness Index, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018)

جاء في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2018، العديد من نقاط الايجابية التي يمتاز بها الاقتصاد الجزائري، نذكر من بينها بعض المؤشرات المتعلقة بأساسيات الاقتصاد الكلي، كنسبة الادخار الوطني بالنسبة للناتج الداخلي الخام أين احتل المرتبة 18 عالمياً، ونسبة الدين العام بالنسبة للناتج الداخلي الخام أين احتل المرتبة 10 عالمياً. نجد كذلك مؤشرات التربية والتعليم، حيث احتلت نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس المرتبة 51 عالمياً، إضافة إلى نسبة التلاميذ الملتحقين بالتكوين في الطور الثانوي المرتبة 47 عالمياً. كما ساهم حجم السوق في تعزيز هذه النقاط، حيث احتل المرتبة 36 عالمياً.

في المقابل، أظهر التقرير بعض نقاط السلبية التي تؤثر عكساً على تنافسية الاقتصاد الجزائري، نذكر منها الشفافية والسياسات المنتهجة التي احتلت المرتبة 121 عالمياً، فعالية مجالس إدارة المؤسسات، المرتبة 135 عالمياً، القواعد المطبقة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المرتبة 131 عالمياً، كما أن للخدمات والمؤسسات المالية دور كبير، حيث توفر الخدمات المالية تحتل المرتبة 126 عالمياً.

شكل رقم (3): مؤشر التنافسية العالمي للاقتصاد الجزائري لسنة 2018 مقارنة مع دول الجوار



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (Global Competitiveness index , 2018)

فهذا التقرير يظهر المفارقة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، فهو يعرف زيادة من عدم المساواة واتساع الفوارق في توزيع الدخل والثروة مع زيادة المداخيل والعائدات. إضافة إلى اختلالات السوق، فبالرغم من تصنيفه من أكبر الأسواق في المنطقة العربية، إلا أن الجزائر تسجل أبطاً منظومة تصدير من حيث مؤشر مدة معالجة عمليات التصدير بمتوسط 118 ساعة للحاوية وهو من بين نقص الجوانب الخاصة باللوجستيك.

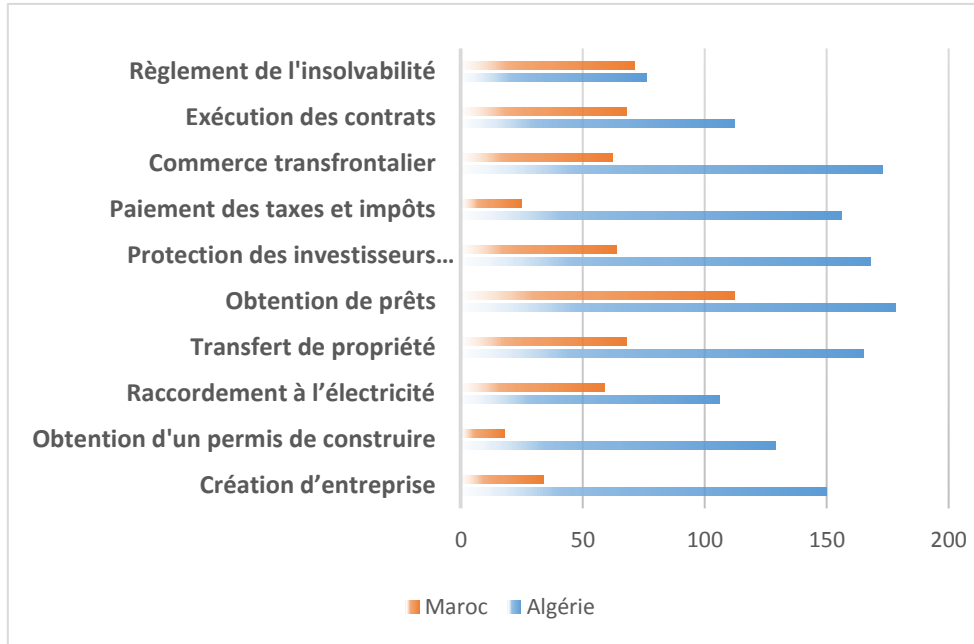
III-3- مناخ الأعمال ودرجة الحرية الاقتصادية حسب مؤشر البنك الدولي

وفقاً لتصنيف ممارسة الأعمال والأنشطة الاقتصادية، الصادر عن البنك الدولي لسنة 2018 حول سهولة ممارسة الأعمال، تحتل الجزائر المرتبة 157 من أصل 187 اقتصاداً. فبدون أدنى شك، هي تسجل مستويات جدّ متدنية في جميع المعايير التي تم أخذها بعين الاعتبار عند إنشاء هذا التصنيف مقارنة مع باقي الدول، كخلق وإنشاء المؤسسات، الحصول على تصريح بناء، نقل الملكية، اتصال بالكهرباء، الحصول على القروض، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود.

مقارنة مع الجار المغرب الذي احتل المرتبة 60 في نفس التصنيف، والذي حقق على عكس الجزائر مستويات جدّ معتبرة في المعايير المعتمدة في التصنيف الدولي، يعتبر الإقليم الجزائري بعيداً على كونه إقليمياً ذو جاذبية وتنافسية.

كل هذا، راجع إلى أن القيود المفروضة على كل من الاستثمار، حرية المشاريع، سوق العمل، التعليم والبحث والابتكار هي قيود حقيقية تؤثر سلباً على مناخ الأعمال وبالتالي تحد من الحرية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في إدارة المؤسسات وسوء إدارة الإنفاق العام. بالرغم من هذه المعوقات، يمتلك الاقتصاد الجزائري بيئة الاقتصاد الكلي وحجم السوق مواتية إلى حد ما، يمكن استغلالها لتعزيز قدرتها التنافسية.

شكل رقم (5): مقارنة بين الجزائر والمغرب حسب مؤشر ممارسة الأنشطة للبنك الدولي



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (The Global Competitiveness Report, 2018)

IV - الخلاصة :

في ختام هذه الدراسة، نقول أنه خلال السنوات الأخيرة تراجع ترتيب تنافسية الاقتصاد الجزائري وفقاً لمؤشر التنافسية العالمي مقارنة مع باقي الدول، لكنه لم يختلف وضعه كثيراً عن الدول المجاورة المتواجدة على حوض المتوسط والتي تتمتع بنفس مميزات. فبالرغم من كل الجهود والإصلاحات التي بذلتها السلطات الجزائرية في شتى الميادين، وبعض النتائج الإيجابية المسجلة في بعض المؤشرات الكلية، إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيداً في مجال الجاذبية والتنافسية الإقليمية، بدليل المراتب المتدنية التي تحتلها في مختلف التقارير الدولية.

يبقى دور الدولة حاسماً في تحقيق التنافسية، ولا يمكن للإصلاحات الاقتصادية أن تنجح إلا في ظل رؤية ورسالة واضحة أمام التحديات الراهنة التي تواجهها. لقد وقفنا في عملنا هذا، على العديد من نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الوطني في مجال التنافسية، إضافة إلى بعض نقاط القوة الغير مستغلة، واستناداً لهذا، نقدم بعض الآليات المقترحة لتحسين تنافسيته، منها:

- التركيز على تطوير البحث العلمي، من خلال وضع خطط وسياسات تساعد على الابتكار وتوطين التكنولوجيا، نظراً لأهميته في تحسين القدرة التنافسية من خلال رفع القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات وتطويرها.
- العمل على تطوير الموارد البشرية من خلال التعليم والتكوين، إضافة إلى تفعيل دورها من خلال التحفيز ودعم قدرتها على مواجهة المنافسة.
- استغلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توليد القيمة المضافة وتحسين القدرة التنافسية والكفاءة الإنتاجية.
- العمل على توفير بيئة أعمال مستقرة وتنافسية على جميع المستويات، المؤسسات الإدارية، البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إضافة إلى إعادة هيكلة القطاع الإداري للتخلص من الفساد وتقليص البيروقراطية والوصول إلى ممارسات أفضل في الإدارة والحوكمة الرشيدة.
- وفي الأخير، العمل على تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي والاجتماعي لما له من أهمية قصوى في تنافسية الاقتصادات كما سبق ورأينا.

قائمة المراجع:

- AIT HABOUCHE, A., & Mihoub-AIT HABOUCHE, O. (2016). Attractivité et compétitivité des territoires : quels indicateurs ? 3(1), 1-15. *Revue d'études sur les institutions et le développement*. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17587>
- CAMAGNI, R. (2003). Compétitivité territoriale, milieux locaux et apprentissage collectif : une contre-réflexion critique , n°: 04, p.556. *Revue d'Economie Régionale et Urbaine*(4), 556.
- Euro chambres. (2011). Regional Competitiveness. *Atlas*, 4. Brussels. Consulté le janvier 24, 2019, sur https://ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/studies/pdf/6th_report/rci_2013_report_final.pdf
- Global Competitiveness index* . (2018). Consulté le Mai 11, 2019, sur World Economic Forum: <http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/countryeconomy-profiles/#economy=DZA>
- J. GASTAMBIDE. (2007) Attractivité. *Nouveaux mots du pouvoir: fragments d'un abécédaire* .34 ، (63) Paris: Maisons des Sciences de l'Homme.
- KRUGMAN, P. (1994). Increasing Returns and Economic Geography. (99), 83. *Journal of Political Economy*.

- M PORTER. (2000) Location, Competition, and Economic Development: Local Clusters in a Global Economy. *PORTER M; (2000), « Location, Competition, and EconomicThe global competitiveness report, World economic forum .20-17* ,Oxford University Press.
- Mérenne-Schoumaker. (2007). De la compétitivité à la compétence des territoires. Comment promouvoir le développement économique ? *Exposé de synthèse*. Consulté le Janvier 17, 2019, sur https://cpdt.wallonie.be/sites/default/files/publications/pdf/8-economie_synthese.pdf
- Olivier, C. (2014). Management public de projets d'investissement direct étrangers et intelligence économique territoriale. *Olivier. C, (2014) ; « Management public de projets d'investissement direct étrangeGestion et management public, 3(2), 66-67*. Consulté le Novembre 20, 2018, sur <http://www.cairn.info/revue-gestion-et-management-public2014-4-page-53.htm>.
- PORTER, M. (2001). Regions and the new economics of competition. *A. Scott; Global City-regions: Trends, Theory, Policies New York, 139–157*. Oxford University Press.
- Roberto, C. (2002, August). On the concept of territorial competitiveness: sound or misleading? . *Paper presented at the ERSA Conference*. Dortmund: Department of management, economics and industrial engineering. .
- SCOTT, A., & STORPER, M. (2007). Regions, globalization, development. *Regional Studies, 37(6-7), 579-580*.
- The Global Competitiveness Report. (2018). *World Economic Forum*. University of Oklahoma. Consulté le Janvier 15, 2019, sur <http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017–2018.pdf>